الدرس الخامس: المقاربات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي

1- المقاربة التحديثية:

تربط مقاربة التحديث بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، نظراً لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية، وذلك راجع لأنها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية مما يسهم في ترسيخهما معاً بصورة دائمة.

يرجع افتراض الربط بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية إلى عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" الذي قدم أطروحته لأول مرة في عام 1959 في مقالة أسماها "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية – التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، وفي عام 1960 نشر كتابه "الرجل السياسي "الذي يعتبر أهم وأشهر كتاب حول هذه الأطروحة. يجادل "ليبست" أن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولإبراز هذا الإرتباط قام بتصنيف البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، وصنّف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات غير مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقاً لثروتها ودرجة التصنيع والتحضر ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووصل إلى نتيجة مفادها أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية. واستناداً على هذا افترض "ليبست" وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي، وكان هذا التطابق نتاجاً لعدة متغيرات اجتماعية. وبناءً على ذلك فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما إنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتعمل على إيجاد مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء المجتمع الديمقراطي والاستقرار السياسي، فالعلاقة طردية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية[1].

[1] شريف طه، عملية التحول الديمقراطي: النظريات والإتجاهات، دراسات سياسية، 19 نوفمبر 2019، ص3. على الرابط: https://bit.ly/2ZW4YXE

وعموما يعتقد أنصار هذه المقاربة أن التنمية الإقتصادية عامل محفز ومساعد على عملية التحول إلى الديمقراطية، نظرا للأسباب التالية[2]:

- إن التنمية الاقتصادية تقود إلى تغيير في القيم المجتمعية، بما يخدم توجه الإنتاج الديمقراطي.
- إن التنمية توفر القدرة على قيام نظم تعليمية شاملة ومتطورة، وهو ما يسهم في تعميق الوعي لدى المواطنين، وينمي في نفوسهم قيم التسامح والحوار والعقلانية، وهي قيم لا غنى عنها لأية ممارسة ديمقراطية.
- إن التنمية الاقتصادية تساهم في زيادة الدخل الفردي بما يحقق الأمن الاقتصادي للمواطنين، ويساعد في الحد من الصراعات الاجتماعية، ويمكن المواطن في المجتمع من تكريس وقت أطول لبلورة مواقف سياسية تجعلهم ينخرطون في الشأن العام.
- إن تحقيق التنمية وما توفره من دخول مالية مرتفعة تساعد الطبقة الوسطى على التفرغ للمشاركة في الشأن العام، ويضفي بدوره طابعا وسطيا على التنافس السياسي، ويبعد الحياة السياسية عن التطرف والعنف.
- إن التنمية وما توفره من مداخيل مالية مرتفعة، توسع هامش الاختبار أمام المواطنين للمطالبة بحقوقهم المعنوية أي الحقوق المدنية والسياسية.

إذن، تستخدم مقاربة التحديث مؤشرات محددة تساعد في ميلاد الديمقراطية وتعزيزها، حيث تشمل تلك المؤشرات زيادة في وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع في دخل الفرد، الأمر الذي يوسع قاعدة الطبقة الاجتماعية الوسطى، ويخفض في نسبة الأمية بسبب انتشار التعليم. إلا أن التجارب السياسية العملية أثبتت إخفاق مقاربة التحديث في تفسير التحول الديمقراطي في بعض الدول، فمثلاً نجد أن تركيا انتقلت إلى الديمقراطية قبل أن تستكمل كل مستلزمات التحديث، في حين أن الديمقراطية لم تتحقق في المملكة العربية السعودية رغم توفر معظم المؤشرات السابقة[3].

---

[2] نموشي نسرين، التحول الديمقراطي : مقاربة مفهومية نظرية، دراسات قانونية وسياسية، المجلد1، العدد1، ص56.

[3] شريف طه، مرجع سابق، ص4.

2- المقارب البنيوية:

تربط هذه المقاربة عملية التحول الديمقراطي بالتغيير التاريخي طويل المدى الذي يمس بنى القوة والسلطة في المجتمع، ذلك أن التفاعلات المتغيرة لهذه البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تنشئ قيوداً وفرصاً تدفع النخب السياسية وغيرها من الفئات في بعض الحالات إلى الدخول في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية، بينما قد يكون المسار مخالفاً في حالات أخرى. ويعتبر كتاب "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" للباحث "بارنجتون مور "Barrington Moore الصادر سنة 1966 بمثابة التأصيل الكلاسيكي لهذه المقاربة، حيث حاول من خلاله تفسير اختلاف المسارات السياسية بين عدة دول: مسار "الديمقراطية الليبرالية" الذي سلكته فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، ومسار "الفاشية" والذي سلكته اليابان وألمانيا، ومسار "الثورة الشيوعية" وهو المسار الذي سلكته روسيا والصين، حيث عقد "مور" مقارنات تاريخية بين هذه البلدان على أساس التفاعل بين أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها طبقات اجتماعية (الفلاحون – ملاك الأرض أو الارستقراطية – البرجوازية الحضرية)، أما البنية الرابعة فتتمثل في الدولة، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع. وتوصل "مور" إلى نتيجة مفادها أن مسار الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة نتاجاً لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وملاك الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة[4].

وضع مور خمسة اشتراطات عامة للتنمية الديمقراطية[5]:

- تطور حالة توازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللزوم، ودون نمو طبقة أرستقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللزوم.
- التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية .
- إضعاف أرستقراطية الأرض.
- الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.
- انفكاك فوري عن الماضي بقيادة البرجوازية.

---

[4] المرجع نفسه، ص5.

[5] نموشي نسرين، مرجع سابق، ص58.

أخفقت هذه المقاربة في تفسير المسار (غير الديمقراطي) الذي عرفه ظهور الشيوعية في روسيا، حيث ظهرت الثورة الشيوعية ضمن أوضاع اتسمت بضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة، وكان الارتباط بين ملاك الأرض والفلاحين ضعيفا، وفشل الملاك في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية. وهنا يأتي "بوتر" botter في كتابه "الدمقرطة" Democratization الصادر سنة 1997 ليؤكد بأن بنية وشكل قوة وسلطة الدولة عامل جوهري في قيام الديمقراطية، ففرص ذلك تزداد حينما لا تكون الدولة قوية جداً أو ضعيفة جداً في مواجهة القوى الطبقية في المجتمع. ويؤكد كذلك أن التنمية الرأسمالية أدت تدريجياً إلى تعزيز دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية كقوة موازنة لقوة الدولة[6].

3- المقارب الإنتقالية:

تركز هذه المقاربة على الدور الذي يمكن أن تلعبه النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي، وتجادل أن فرص حدوث عملية تحول ديمقراطي تنشأ مع بروز فئات معتدلة تؤمن بالديمقراطية والإنتقال إليها ضمن النخبة الحاكمة التي تعرف في المقابل كذلك وجود فئات متشددة معارضة لأي تغيير يمكن أن يمس النظام السياسي القائم، ومن الطبيعي أن ينشأ صراع بين الفئات المعتدلة والفئات المتشددة أو المعارضة للتغيير، بيد أن كيفية إدارة الصراع بينهما هو الذي يحسم مسألة بداية مسار التحول الديمقراطي من عدمها، فإذا تمت إدارة الصراع سلمياً بواسطة تدخل طرف ثالث من الفاعلين السياسيين، وليكن مثلا الحركة الديمقراطية المعارضة التي تقرر التعاون مع المعتدلين فإنها تكسب موطئ قدم داخل السلطة، وتميل بذلك كفة المعتدلين على كفة المتشددين، فتجري هنا عملية مفاوضة بين المعتدلين والمتشددين حول كيفية وشروط وحتى تكلفة الدخول في مسار تحول ديمقراطي.

يعتبر الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روستو" واضع المعالم الأساسية لهذه المقاربة وفق ما أوضحه في مقاله "الانتقال إلى الديمقراطية" الصادر سنة 1970، حيث قدم رؤية بديلة لطرح "ليبست" وغيره من علماء السياسة والاجتماع الذين تعاملوا مع افتراض الوجود المسبق للديمقراطية، وذلك بسبب تركيزهم على الدول الغربية مما جعلهم ينشغلون بشروط حسن اشتغالها وتعزيزها أو ترسيخها مؤكدين على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية والإجرائية عوضاً عن الاهتمام بكيفية قيامها أو وجودها. بينما ركز "روستو" على آليات

---

[6] شريف طه، مرجع سابق، ص6.

التحول الديمقراطي ومراحله بدلاً من شروط المحافظة على الديمقراطية واستدامتها. وقد حدد مساراً للتحول الديمقراطي يشمل أربعة مراحل[7]:

- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية National Unity: والتي تقتضي وجود أو نشوء اتفاق على هوية سياسية مشتركة لدى غالبية المواطنين، والإجماع على الحدود السياسية للبلد، فالديمقراطية تتطلب حدودا ثابتة ومواطنة مستمرة، وهو ما يمثل الشرط الأساسي للبدء في عملية انتقال ديمقراطي.
- المرحلة الإعدادية Preparatory Phase: تعرف هذا المرحلة صراعاً سياسياً طويلاً غير حاسم، ينشأ في الغالب كنتيجة لبروز نخبة جديدة تطالب بدور وموقع مؤثر في المجال السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول المحافظة على الوضع القائم، مع أن معالم الصراع تختلف من حيث التركيبة الاجتماعية للقوى المتصارعة وطبيعة القضايا المثارة من بلد لآخر، بل في نفس البلد من وقت لآخر. وتتسم هذه المرحلة بالحساسية، فقد يستمر النزاع إلى أن تضعف قوى الأطراف دون إيجاد حل ديمقراطي، مما يؤثر على نسيج الوحدة الوطنية أو أن يحظى طرف ما بانتصار كاسح ويقطع الطريق إلى الديمقراطية، أما أفضل الاحتمالات فهو حدوث توازن اجتماعي جديد.
- مرحلة القرار Decision Phase: في هذه المرحلة تقرر الأطراف - في ظل عدم رجحان ميزان القوى لأي منها - التوصل إلى مفاوضات وتسويات، وتتبنى قواعد الديمقراطية كحل يضمن للجميع حضوراً في النظام السياسي. وبعبارة أخرى تقرر الأطراف قبول الاختلاف في إطار الوحدة.
- مرحلة التعود Habituation Phase: حيث إن قرار تبني القواعد الديمقراطية قد يكون ناتجاً عن ضغوط قسرية على الأطراف لا عن قناعة بالديمقراطية كأفضل الحلول، لكن عامل الوقت كفيل بجعل الجهات المختلفة تتعود على هذه القواعد وتؤمن بها وترسخها، خصوصاً مع تواتر أجيال جديدة من النخب السياسية.

---

[7] المرجع نفسه، ص8.